

صاحب الجلالة الملك يوجه رسالة إلى الدورة العاشرة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

وجه صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني رسالة إلى الدورة العاشرة للجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التي تنعقد في نيروبي بمناسبة السنة الدولية لايواء من لا مأوى لهم، تلاها رئيس الوفد المغربي السيد جمال الدين غازي سفير المغرب بنيروبي، وهذا نصها :

الحمد لله　　　ولا يدوم إلا ملكه

إن ابتهاج مملكتنا لكبير بمشاركتها الأمم المتحدة في احتفالات العالم أجمع بعام 1987 كسنة دولية لايواء من لا مأوى لهم، وإن بلادنا جريا على المألوف من عادة وفائها لقضايا الانسان العادلة تساهم دائما بأصالتها ومقومات حضارتها في توطيد أواصر المحبة بين الشعوب، وتمتين روابط التعاون والتآزر في سائر المجالات بين الامم لضمان العيش الكريم والغد الأفضل لكل واحد من بني الانسان، وهذه في الواقع بعض الأهداف النبيلة التي من أجلها تأسست هيأة الأمم المتحدة والتي تسعى جادة إلى بلوغها وتحقيقها، ولما كنا نعتبر المأوى في مقدمة الحقوق الواجب ضمانها لكل فرد من أفراد المجتمع إلى جانب حقه في الثقافة الأساسية والتشغيل والتغذية الملائمة، فقد سجلنا بكامل الارتياح هذا الاجتماع الأممي لقضية المأوى لما يكتسيه من أهمية قصوى بالنسبة لكرامة الانسان في البوادي والحواضر، ولكونه يعتبر إحدى مشكلات الساعة في العالم كله.

وإذا كان العقد الماضي قد تميز بإحداث عدد متزايد من المدن والقرى في جميع أقطار العالم، وبالأخص في الدول السائرة في طريق النمو، فإن المستوطنات البشرية الحديثة العهد لا تزال عاجزة عن الاستجابة المطلوبة لحاجيات الانسان من المأوى، وما تولد عن ذلك من رغبات جديدة تتضخم وتعظم حسب أهمية كل بلد وكل أمة، الأمر الذي جعل المسؤولين على مختلف المستويات يفكرون دوما في الحلول الناجعة والطرق السريعة من أجل إيجاد السكن لمن لا سكن له، وتوفير الظروف الملائمة لازدهار المستوطنات البشرية وتحسين مستوى العيش لمجموع سكانها.

وذلك أن مدن العالم سجلت انفجارا ديمغرافيا ساهمت فيه عوامل عديدة كان من بينها ظاهرة عصر التصنيع الحديث الا وهي الهجرة من البوادي إلى المدن التي كانت لها عواقب وانعكاسات على تطور المدن والقرى في العالم، وأصبح لزاما على كل الحكومات أن تعيرها كامل اهتمامها حتى تمكن السكان من الاستقرار في مواطنهم وتقلص من حركة هجرتهم في إطار سياسة تنموية شاملة ومتكاملة، وحتى لا تزداد استفحالا ويصعب حلها استقبالا، وإن في تبادل التجارب والخبرات بين الأمم والشعوب ما هو كفيل بتحقيق النتائج المحمودة في هذا المجال.

فالمملكة المغربية التي عاشت هي الأخرى ابعاد هذه الظاهرة عملت خصوصا بعد استرجاعها لحريتها وسيادتها على تعزيز سياسة اللامركزية الاقتصادية والاجتماعية والادارية حيث تعطي صلاحية تدبير الشؤون إلى كل من الجماعات المحلية ليساهم كل واحد من أفرادها في تحقيق كل ما يكفل سعادته ويخدم ازدهار منطقته، سواء تعلق الأمر بالمأوى أو المحافظة على البيئة الطبيعية، أو كل ما من شأنه أن يساهم في الحفاظ على سلامته ويزيد من راحته، تدعيما منا للديمقراطية الاجتماعية التي أرسينا قواعدها على مبدإ التعايش والحوار البناء،



سواء على الصعيد الاقليمي أو العالمي الذي هو مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى أن يعزز السلم في ربوع المعمور بترسيخ مبدأ الحوار والتعاون المستمر، حتى نضمن لشعوبنا حق مواصلة الحياة في عزة وكرامة وأمان.

وقد حرصت بلادنا وهي تستعمل التقنيات الحديثة في البناء والعمران على اتخاذ اجراءات فنية وقانونية لتعزيز استخدام المواد المحلية في البناء، إيمانا منا بأنه يتوجب على كل جهة أن تحافظ على خصائصها وسماتها التي تميزها وتطبعها بطابع أصالتها وشخصيتها، وذلك بتكريم الصناعات المحلية والحفاظ لكل مدينة وبلدة وقرية على طوابعها الخاصة، وذلك لثقتنا العميقة بأن إمكانية شعوبنا جديرة بثقة الدول الشقيقة والصديقة، وقادرة على الاسهام في تجاوز بعض الأزمات الاقتصادية التي تعترض سبيل التطور والنماء.

وأملنا أن نكون قد أضفنا بمشاركتنا فرصة جديدة لتمتين روابط المحبة والتعاون بين شعوبنا وجعلها أكثر قوة واستحكاما.

وختاما أسأل الله لكم التيسير والتوفيق والسلام عليكم.

وحرر بالقصر الملكي بالرباط في يوم الثلاثاء 23 رجب 1407 24 مارس 1987.

الحسن الثاني